
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



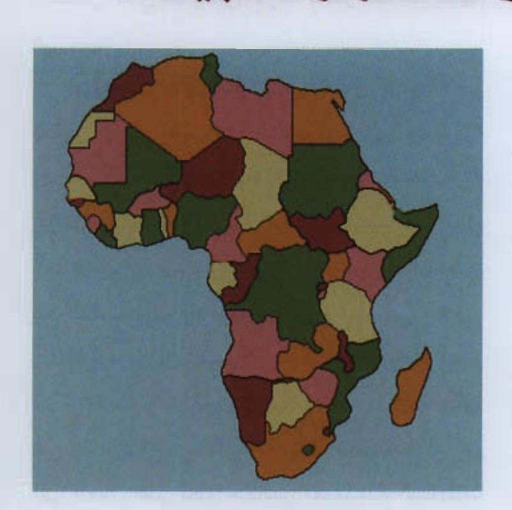
تشوّهات الواقع الإفريقي.. تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة

أ. السيد علي أبو فرحة *



بعد مرور ما يربو على قرن على تقسيم إفريقيا عبثياً بأيد غربية، على مائدة مؤتمر برلين الذي انعقد في الخامس عشر من نوفمبر ١٨٨٤م، برغم استناده لخطوط هندسية توحي بتنظيمه للوهلة الأولى، إلا أنه لم يراع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والتاريخية للقارة، ومرور نصف قرن على استقلال جلّ البلدان الإفريقية مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، تمخّض عنه استيراد (الدولة القومية) واعتمادها كإطار مؤسسي قانوني وسياسي حاكم لبلدان القارة، لم تحقّق معظم البلدان الإفريقية - بعد هذه العقود - طموحات شعوبها، وآمالها في التنمية، بل قد ساهمت الصيغ المستحدثة للدولة بصورة أو بأخرى في إذكاء الاضطرابات والصراعات في القارة، ليستمر هذا الواقع السياسي المستحدث لـ (الدولة) على أساس الحدود الفلكية والهندسية لمؤتمر برلين والمشكلات التي ورثتها، أو صاحبتها ونتجت عنها.

تزامن ذلك مع الاستمرار المعتبر لإحدى أهمّ التكوينات الاجتماعية والسياسية التقليدية، وهي (القبيلة)، على المساحة نفسها في الواقع الإفريقي؛ دون أن ينال أيٌّ منهما



(الدولة، القبيلة) كليةً من الآخر، ويستوعبه، ويزحف بشكل كامل ومتماسك على مساحاته الأصيلة أو المفترضة.

وعليه؛ تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على تداعيات عقودٍ من استيراد (الدولة) بصيغتها الغربية الراهنة، وما لحق هذا الاستيراد من تشوّهات معتبرة في الواقع الإفريقي؛ من بين مسبباتها استمرار وجود (القبيلة) كمؤسسة رئيسة في مساحات سياسية واجتماعية واقتصادية حتى ثقافية، استمرت محلّ تنازع مع الدولة، ومن ثمّ ستتناول هذه الدراسة مفهومَي (الدولة، والقبيلة)، والتراكمات التاريخية في الواقع الإفريقي التي تعاطت مع تطبيقات هذَين المفهومين، فأنتجت أداءً متواضعاً لوظائف الدولة المعهودة، واضطرابات وصراعات في القارة، أثّرت بصورة معتبرة في القرار السياسي والتكتلات بين دول القارة؛ لتنتهي بها إلى قائمة (الدول الفاشلة)!

(*) مدرس مساعد العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة بني سويف، مصر.

الدولة والقبيلة.. الحدود النظرية في الاجتماع الإنساني:

أ - الدولة:

بدايةً؛ التعريف اللغوي للفظة (الدولة)، ومادتها (دال) في اللغة العربية، يشير إلى الانتقال من حال إلى حال، فيُقال: (دالت) الأيام بكذا: أي دارت، و (أدال) الشيء: أي جعله متداولاً، و (أدال) فلاناً وغيرَه على فلان، أو منه: أي نصره وغلبه عليه وأظفره به، وفي حديث وفد ثقيف: «نُدال عليهم، ويُدالون علينا»، و (داول) كذا بينهم: أي جعله مُتداولاً، تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، وفي القرآن الكريم: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران : ١٤٠][(١)].

في حين أنّ التعريف الاصطلاحي الأكثر رواجاً لمصطلح (الدولة) في علم السياسة يحدّدها بأنها (كيان سياسي وإطار تنظيمي واسع لوحدة المجتمع، والمحدّد لحياة الجماعة، والتي تتجسد فيها (السيادة)، لتعلو بذلك إرادة الدولة - وبصورة مشروعة وشرعية - فوق مختلف إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك لما لها من حقٍّ فريدٍ في إصدار القوانين الوضعية المنظّمة، وحيازة مستمرة لوسائل الإكراه، وحرية مؤسسية في استخدامها في سبيل إنفاذ القانون ضبطاً للمجتمع، وحفظاً لسلامته ونظامه، وحمايةً لأمنه الداخلي والخارجي، وأخيراً لما لها من دور معتبر كأداة أصيلة للضبط الاجتماعي؛ بالدرجة التي لا تعني استبدادها بقدر ما تعنيه من قدرتها على فرض القواعد)، لتُوصف بالتعبير الغربي الكلاسيكي الشهير بأنها «المؤسسة الشرعية الوحيدة لاستخدام العنف».

ومن ثمّ فإنّ (الدولة) وفقاً لتعريفيها - اللغوي والاصطلاحي- إنما هي: تلك الحالة السياسية والاجتماعية المؤسسية المؤطّرة لجماعة بشرية، تُسمّيه هي بالمجتمع، وتلك الحالة تتّسم بالاستقرار النسبي، والنزوع إلى التغيّر والتحوّل بدرجة أو بأخرى بالمقارنة باستمرارية عاملي الزمان والمكان، فهي كيان يتغيّر ويتحوّل ليعبّر عن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي يتأثر باعتبارات الزمان والمكان.

في حين تُشير (الدولة القومية) إلى تلك الدولة التي تستند إلى شعب ذي هوية سياسية خاصة، تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، وقد نما هذا المفهوم في أواخر القرن الثامن عشر في لحظة تاريخية، تمثّل رفضاً ثورياً لحدود البلدان الأوروبية التي خُططت وفقاً للاعتبارات الإقطاعية، لتؤسّس بذلك نمطاً مستحدثاً أو صيغة جديدة من (الدول) المستمرة حتى الفترة الراهنة[(٢)].

ومن ثمّ فإنّ (الدولة القومية)، وغيرها من صيغ الدولة القديمة والمستحدثة، إنما هي مجموعة من التوليفات الظرفية، المستمرة باستمرار الظرف التاريخي المنشئ لها، أو الداعم لوجودها، وليست النمط الوحيد الذي يجمّد التحولات التي قد تلحق بالكيان المتصف بـ (الدولة) في المستقبل، ويختلف الباحث - وفقاً للتحليل السابق - مع ما ذهب إليه عدد من مفكري الغرب، وبخاصة فوكوياما وأفكاره حول نهاية التاريخ، أو عدد من مفكري

---

(١) إبراهيم مدكور، شوقي ضيف، (محرران): المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٩٤م)، باب حرف الدال، ص ٢٣٩.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، (محررون): موسوعة السياسة، المجلد الرابع (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت)، ص ٨٣١.



العرب من التعاطي مع صيغة (الدولة القومية) باعتبارها الصيغة النهائية لتطور فكرة الدولة، أو أنها المعطى والسبيل الوحيد لاستمرار الجماعة الإنسانية الراهنة في مجتمعٍ ما[١].

ب – القبيلة:

أمّا (القبيلة)؛ فتُشير إلى تلك الوحدة السياسية المستقلة الأقدم، والهيكل والتنظيم الاجتماعي المتماسك الذي يقوم غالباً على فكرة الانتماء لجدٍّ مشترك، حقيقي أو وهمي، ولها مجموعة من الأعراف والقواعد الداخلية المنظّمة لها.

ومن ثمّ يختلف الأساس الذي تستند إليه كلٌّ من الدولة والقبيلة في وجودها واستمرارها فيما يتصل بشرعية كلٍّ منهما، فإحداهما تستند عادة لما أطلق عليه ماكس فيبر (شرعية الإنجاز)، في حين تستند القبيلة لما يُسمّى (الشرعية التقليدية)، بيد أنهما يتقاطعان في مساحات العمل عبر محاولة كلٍّ منهما أداء الوظائف الرئيسة لخدمة الجماعة البشرية التي يتم تنظيمها (مجتمع الدولة، مجتمع القبيلة)، كوظائف الأمن والدفاع والحكم، وتنظيم حياة الأفراد على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أرض الواقع؛ على أمل من (الدولة) أو القائمين عليها لتجاوز القبيلة واستيعابها[٢].

من القبيلة إلى الدولة.. تشوّهات البناء والتحول:

تُعَدّ (القبيلة) التنظيم الرئيس للاجتماع الإنساني في القارة الإفريقية لفترات زمنية مديدة، حيث كانت المحدد الرئيس جغرافياً وتاريخياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى ثقافياً في القارة، لتمتد حدود الفعل والنفوذ بامتدادها[٣]، بيد أنه، ومع التوجه الاستعماري الغربي لإفريقيا، سعى العابثون الاستعماريون لاستحداث تقسيم للقارة يتناسب مع عددهم ومصالحهم فيها، فكان (مؤتمر برلين) في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٨٨٤م[٤]، والذي اجتمعت فيه أربع عشرة دولة استعمارية كبرى في ذلك الحين، هي (النمسا، المجر، بلجيكا، الدانمارك، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، إسبانيا، السويد، النرويج، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا)، دونما حضور لأية دولة إفريقية، وذلك للنظر في إقرار تقسيم ما للقارة السمراء يراعي – فقط – المصالح الاستعمارية الاقتصادية والاستراتيجية للدول الغربية دون اعتبار لمصالح مَن هم محلّ التقسيم بأية صورة، ليعد هذا المؤتمر نقطة فاصلة في تاريخ القارة الإفريقية، حيث لم يشغل الاستعمار قبل المؤتمر أكثر من ١٠٪ من مساحة إفريقيا، لكنه شغل القارة كلها ولم يبق إلا ٨٪ خارج السيطرة الاستعمارية إبّان الحرب العالمية الأولى[٥].

وورثت البلدان الإفريقية ووحداتها السياسية المستحدثة، ضمن ما ورثت من ملفات مشوّهة أو أخرى مصطنعة في أعقاب استقلالها، حدوداً سياسية اعتمدت في معظمها على عبث

---

(١) قدّم الباحث هذه الفكرة عن الدولة وصيغها في ورقة بعنوان: (التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية) لمؤتمر (الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي)، والذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الفترة من ٢٨ – ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣م بالدوحة / دولة قطر.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، (محررون): موسوعة السياسة، المجلد الرابع. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت)، ص ٧٥٩.

(٣) Talking about «Tribe» Moving from Stereotypes to Analysis", Africa Policy Information Center (APIC), Background Paper, Published November, 1997.
The full original of this paper, including additional references, is available at: http://www.africaaction.org//bp/ethall.htm

(٤) انعقد مؤتمر برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م، وحتى ٣٦ فبراير من عام ١٨٨٥م، وكانت من ضمن أسبابه المعلنة: تحقيق حرية التجارة والملاحة في أحواض النيجر والكونجو.

(٥) انظر: (٢٠١٤/٢/١٠م)
http://www.africafederation.net/Berlin_1885.htm: Federation of the Free States of Africa

مؤتمر برلين السالف، منتجة (دولاً) في أحسن الأحوال معيبة سياسياً أو جغرافياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، أو في جميع ما سبق[1]، فتجد دولاً تعاني التعدّد المفرط في جيرانها، وما يترتب على ذلك من مشكلات حدودية معتبرة ومستمرة، تذكيها الاعتبارات القبَلية والإثنية، كالسودان الأمّ، والكونغو الديمقراطية، وأخرى حبيسة جغرافياً، كتشاد، والنيجر، ومالي، وإثيوبيا، وإفريقيا الوسطى، وزامبيا، وزيمبابوي، وبتسوانا، ورواندا، وبوروندي، وسوازيلاند، وأوغندا، وبوركينافاسو، لتنتج دولاً معيبة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية؛ كمالي على سبيل المثال وغيرها[2].

وتبلور المشهد الإفريقي المعاصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية في اتجاه خريطة سياسية لإفريقيا لا تنحرف عن سمت مؤتمر برلين، لتتشكل (الدولة الوطنية) عشية الاستقلال عن الاستعمار مستندة لفكرة (الدولة) المستوردة، والتي تبنّت في كثير من مناحيها الإجراءات الشكلية الغربية دون تجاوزٍ لمضامينها أو مراعاةٍ لخصوصيتها، فإذا بنظام سياسي نُقل مشوّهاً عن مستَعمِره الأوروبي، ونظام اقتصادي مستند بصورة أو بأخرى على اقتصاد المستعمِر السابق، وبالتالي صُنعت (الدولة) مشوّهة عاجزة عن تحقيق أهداف الاندماج الوطني والتنمية وتدعيم الاستقلال لتصطدم بالقبيلة لا لتجاوزها، وإنما أضحت - الدولة- المحتكر غير الوحيد للعنف في المجتمع على خلاف تعريفها الغربي الكلاسيكي الشهير[3].

ويُضاف لتلك التشوّهات البنيوية التي لحقت باصطناع (الدولة) في إفريقيا مجموعة من الأسباب الداخلية التي لم يراعها هذا الاصطناع، تتصل بالخريطة الاجتماعية للقارة الإفريقية، منها مسألة التعددية اللغوية، حيث يوجد بالقارة ما يربو على ألفي لغة ولهجة، يمكن إجمالها في خمسين لغة رئيسة، مع الاعتبار للغات واللهجات المتشابهة.

وبالنظر للتعددية الدينية تُعَدّ القارة ساحة للعديد من الديانات والمعتقدات، ما بين سماوية وتقليدية محلية، أمّا على مستوى الإثنية فتُعَدّ التعددية الإثنية إحدى السمات الأبرز في الواقع الإفريقي، وعلى الرغم من كون الإثنية في حدّ ذاتها لا تمثّل مع تعددها سبباً كفيلاً للصراعات الأهلية؛ فإنّ تداخلها وتقاطعها مع غيرها من التمايزات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الواقع الإفريقي، وكذا سوء إدارتها، يُعَدّ من الدافع بمكان للنَّيْل من (الدولة المصطنعة) واتجاهها نحو سيناريو الحرب الأهلية[4].

الدولة الإفريقية.. من صناعة الاستقلال لصناعة الفشل:

بمراجعة التقرير السنوي التاسع لـ (مؤشر الدول الفاشلة The Failed States Index) لعام ٢٠١٣م، الصادر عن مؤسسة The Fund for Peace- FFP الأمريكية، والذي استندت فيه لاثني عشر مؤشراً فرعياً، تتوزع على ثلاث مجموعات، هي المؤشرات الاجتماعية،

(١) JOHN LONSDALE, "Kenya: ethnicity, tribe, and state" 17 January 2008, opendemocracy. - Via Link: http://www.opendemocracy.net/article/democracy_power/kenya_ethnicity_tribe_state

(٢) عبد الله عبدالرازق إبراهيم: ١٥ نوفمبر.. وبداية تقسيم إفريقيا، جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤٢٧١٥، الثلاثاء ٢٤ من رمضان ١٤٢٤هـ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣م.

(٣) محمد العقيد: الأحزاب السياسية في إفريقيا: النشأة والتكوين، الواقع والمستقبل، مجلة قراءات إفريقية، يناير ٢٠١٢م، متاح عبر الرابط الآتي: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=285

(٤) كمال محمد جاه الله: التداخل القبلي واللغوي بين السودان والدول الإفريقية، دورية دراسات إفريقية، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد ٤٣)، ص ٧٣.



والمؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السياسية والعسكرية، وهي[١]:

١ - الضغوط الديموغرافية Demographic Pressures

٢ - اللاجئون والنازحون Refugees and IDPs[٢]

٣ - المظالم الجماعية Group Grievance

٤ - السفر المزمن والمستمر للإنسان Chronic and Sustained Human Flight

٥ - التنمية غير المتوازنة Uneven Development

٦ - الفقر والتدهور الاقتصادي Poverty and Economic Decline

٧ - شرعية الدولة[٣] Legitimacy of the State

٨ - الخدمات العامة Public Services

٩ - حقوق الإنسان[٤] Human Rights

١٠ - جهاز الأمن[٥] Security Apparatus

١١ - فصائل النخبة Factionalized Elites

١٢ - التدخل الخارجي External Intervention.

ويعرض الجدول الآتي تلك المؤشرات للدول الخمسين الأولى في التقرير:

جدول يوضح مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠١٣م

Failed States 2013 Index	Total	Demographic Pressures	Refugees and IDPs	Group Grievance	Human Flight	Uneven Development	Poverty and Economic Decline	Legitimacy of the State	Public Services	Human Rights	Security Apparatus	Factionalized Elites	External Intervention
Somalia	١١٣,٩	٩,٥	١٠,٠	٩,٣	٨,٩	٨,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٨	١٠,٠	٩,٧	١٠,٠	٩,٤
Congo (D.R.)	١١١,٩	١٠,٠	١٠,٠	٩,٤	٧,١	٨,٨	٨,٥	٩,٦	٩,٥	٩,٨	١٠,٠	٩,٥	٩,٧
Sudan	١١١,٠	٨,٨	١٠,٠	١٠,٠	٨,٤	٨,٥	٧,٨	٩,٦	٨,٨	٩,٣	٩,٨	١٠,٠	١٠,٠
South Sudan	١١٠,٦	٨,٩	١٠,٠	١٠,٠	٦,٥	٨,٩	٨,٦	٩,١	٩,٨	٩,٣	٩,٦	٩,٨	١٠,٠
Chad	١٠٩,٠	٩,٥	٩,٧	٨,٨	٨,٠	٨,٩	٨,٠	٩,٧	٩,٩	٩,٨	٩,٤	٩,٥	٧,٩
Yemen	١٠٧,٠	٩,٣	٩,٢	٩,٠	٧,٤	٨,١	٩,٢	٩,٣	٨,٧	٨,٧	٩,٨	٩,٥	٨,٧
Afghanistan	١٠٦,٧	٩,٣	٩,٢	٩,٢	٧,٢	٧,٨	٨,٢	٩,٤	٨,٨	٨,٤	٩,٩	٩,٤	١٠,٠
Haiti	١٠٥,٨	٩,٦	٨,٦	٧,٠	٩,١	٩,١	٩,٧	٨,٨	٩,٦	٧,٦	٧,٩	٩,٠	٩,٩
Central African Republic	١٠٥,٢	٨,٦	٩,٨	٨,٥	٦,١	٩,٢	٧,٧	٩,٠	٩,٥	٨,٦	٩,٧	٩,١	٩,٤
Zimbabwe	١٠٥,٢	٩,٢	٨,٧	٨,٤	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٩,٢	٩,١	٨,٩	٨,٤	٩,٧	٧,٨
Iraq	١٠٣,٩	٨,٣	٨,٨	١٠,٠	٨,٣	٨,٤	٧,٣	٨,٦	٧,٦	٨,٦	١٠,٠	٩,٦	٨,٥
Cote d'Ivoire	١٠٣,٥	٧,٨	٩,٣	٩,٠	٧,٣	٧,٨	٧,٧	٩,٣	٨,٥	٨,٦	٩,١	٩,٤	٩,٧
Pakistan	١٠٢,٩	٨,٩	٩,١	٩,٧	٦,٩	٧,٩	٧,٥	٨,٤	٧,٣	٨,٧	٩,٨	٩,٢	٩,٦
Guinea	١٠١,٣	٨,٤	٨,٢	٧,٦	٧,٧	٨,٢	٩,٢	٩,٨	٨,٩	٨,٤	٩,١	٨,٩	٧,٠
Guinea Bissau	١٠١,١	٨,٤	٧,٨	٥,٧	٨,٠	٨,١	٨,٧	٩,٧	٨,٨	٧,٦	٩,٥	٩,٧	٩,٠
Nigeria	١٠٠,٧	٨,٥	٦,٦	٩,٨	٧,٣	٩,٢	٧,٥	٨,٨	٩,٣	٨,٦	٩,٥	٩,٤	٦,٣
Kenya	٩٩,٦	٩,١	٨,٧	٩,٠	٧,٨	٨,٣	٧,٦	٨,٣	٨,١	٧,١	٨,١	٩,٠	٨,٥
Niger	٩٩,٠	٩,٨	٧,٩	٧,٨	٦,٣	٧,٩	٨,٤	٨,١	٩,٥	٧,٦	٨,٣	٨,٩	٨,٥
Ethiopia	٩٨,٩	٩,٧	٨,٧	٨,٦	٦,٧	٧,٦	٧,٧	٧,٣	٨,٧	٨,٧	٨,٤	٨,٧	٨,١
Burundi	٩٧,٦	٨,٩	٨,٨	٨,١	٦,٢	٧,٦	٩,١	٨,٤	٨,٣	٧,٩	٧,٧	٧,٩	٨,٧
Syria	٩٧,٤	٥,٦	٩,٥	٩,٣	٦,٢	٧,٢	٦,٤	٩,٦	٧,٠	٩,٥	٩,٨	٩,٢	٨,١
Uganda	٩٦,٦	٩,١	٨,٤	٨,٠	٦,٧	٧,٨	٧,٤	٨,٩	٨,٣	٧,٩	٨,٢	٨,٦	٨,٢
North Korea	٩٥,١	٨,٠	٥,٠	٦,٦	٤,٤	٨,٢	٩,٣	٩,٨	٩,٥	٩,٧	٨,٤	٧,٧	٨,٤
Liberia	٩٥,١	٨,٨	٩,٢	٦,٥	٧,٠	٨,٠	٨,٢	٦,٦	٩,١	٦,٤	٧,١	٨,٢	٩,٨
Eritrea	٩٥,٠	٨,٧	٧,٤	٦,١	٧,٢	٦,٩	٨,٢	٨,٧	٨,٤	٩,١	٧,٥	٨,١	٨,٦
Myanmar	٩٤,٦	٧,٦	٨,٥	٩,٠	٥,٤	٨,٤	٧,٢	٩,٠	٨,١	٨,٣	٧,٨	٨,٦	٦,٦
Cameroon	٩٣,٥	٨,٢	٧,٣	٧,٨	٧,٢	٧,٨	٦,١	٨,٥	٨,٤	٨,١	٨,٠	٩,٢	٦,٨

(١) FOREIGN POLICY, ١٢ Degrees of failure: how does a weak state become a failed state? July - august ٢٠١٠.
http://www.foreignpolicy.com/degrees_of_failure_١٢/٢١/٠٦/articles/٢٠١٠

(٢) Massive Movement of Refugees or Internally Displaced Persons.

(٣) Criminalization and/or Delegitimization of the State.

(٤) Suspension or Arbitrary Application of the Rule of Law and Widespread Human Rights Abuse.

(٥) Security Apparatus Operates as a "State Within a State".

Sri Lanka	٩٢,٩	٦,٨	٨,٤	٩,٥	٧,٣	٧,٨	٥,٩	٨,٢	٥,٥	٩,٠	٨,٥	٩,٣	٦,٨
Bangladesh	٩٢,٥	٨,١	٧,٣	٨,٦	٧,٥	٧,٨	٧,٣	٨,٣	٨,٠	٧,٣	٧,٧	٨,٩	٥,٨
Nepal	٩١,٨	٧,٦	٧,٧	٩,٠	٥,٩	٨,١	٧,٣	٨,١	٧,٣	٧,٩	٧,٦	٨,٢	٧,١
Mauritania	٩١,٧	٨,٥	٨,٣	٧,٢	٥,٧	٦,٥	٨,٠	٧,٧	٨,٤	٧,٤	٧,٨	٨,٢	٧,٩
Timor-Leste	٩١,٥	٨,٧	٧,٤	٦,٨	٦,٤	٦,٧	٧,٩	٨,٠	٨,٥	٦,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٥
Sierra Leone	٩١,٣	٩,٠	٨,١	٥,٩	٨,٠	٨,٥	٨,٦	٧,٣	٩,٠	٦,١	٥,٤	٧,٩	٧,٤
Egypt	٩٠,٦	٧,٢	٦,٥	٨,٥	٥,٤	٧,١	٨,٢	٨,٩	٥,٦	٩,٦	٧,٣	٨,٧	٧,٧
Burkina Faso	٩٠,٢	٩,٤	٧,٤	٥,٣	٦,٣	٨,٤	٧,٧	٧,٧	٨,٧	٦,٨	٧,٢	٧,٣	٨,٠
Congo ((Republic	٩٠,٠	٨,٢	٨,٠	٦,٠	٦,٣	٨,٢	٧,٠	٨,٧	٨,٧	٧,٥	٦,٧	٦,٧	٨,٢
Iran	٨٩,٧	٥,٥	٧,٣	٨,٨	٦,١	٦,٧	٦,٥	٨,٩	٥,٠	٩,٤	٨,٦	٩,٤	٧,٥
Mali	٨٩,٣	٩,٣	٧,٦	٧,٦	٧,٨	٦,٨	٨,١	٦,٠	٨,٥	٦,٥	٨,١	٥,٠	٨,٠
Rwanda	٨٩,٣	٨,٤	٧,٩	٨,٣	٦,٩	٧,٧	٦,٧	٦,٥	٧,٦	٧,٧	٥,٥	٨,٣	٨,٠
Malawi	٨٩,٢	٨,٩	٦,٥	٥,٧	٨,١	٨,٠	٨,٤	٧,٥	٨,٢	٦,٨	٥,٠	٧,٦	٨,٤
Cambodia	٨٨,٠	٧,٢	٦,٢	٧,٠	٧,٤	٧,٢	٦,٤	٨,٣	٨,١	٧,٨	٦,٢	٨,٠	٨,٠
Togo	٨٧,٨	٨,٢	٧,١	٤,٨	٦,٨	٧,٦	٧,٤	٨,٣	٨,٣	٧,٨	٧,٤	٧,٥	٦,٥
Angola	٨٧,١	٨,٩	٧,٢	٦,٨	٥,٩	٩,٤	٥,١	٨,٦	٨,٤	٧,٣	٦,١	٧,٣	٦,١
Uzbekistan	٨٦,٩	٦,٧	٦,٠	٧,٥	٦,٣	٧,٦	٧,٢	٩,٠	٥,٤	٩,٢	٧,٩	٨,٧	٥,٤
Zambia	٨٦,٦	٩,٣	٧,٤	٦,٠	٧,٤	٨,٠	٨,٣	٨,٠	٧,٦	٦,٧	٥,٠	٥,٧	٧,٢
Lebanon	٨٦,٣	٦,٣	٨,٥	٨,٥	٦,٠	٦,٢	٥,٣	٧,٢	٥,٦	٦,٨	٨,٥	٩,٢	٨,٢
Equatorial Guinea	٨٦,١	٨,٣	٣,٣	٦,٦	٦,٦	٩,١	٤,٥	٩,٦	٧,٦	٩,٤	٧,٥	٨,٢	٥,٥
Kyrgyzstan	٨٥,٧	٦,٢	٥,٦	٨,٤	٦,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٤	٥,٩	٧,٦	٧,٤	٨,٠	٧,٣
Swaziland	٨٥,٦	٩,٠	٤,٩	٣,٦	٦,٢	٧,٥	٨,٩	٨,٧	٧,٨	٨,٣	٦,٠	٧,٠	٧,٥
Dijbouti	٨٥,٥	٨,٣	٧,٢	٦,٢	٥,٢	٧,٣	٦,٩	٧,٨	٧,٤	٧,٠	٦,٦	٧,٥	٨,١

المصـــدر/ مؤسســـة (The Fund Of Peace) الأمريكيـــة، الرابـــط: http://ffp.statesindex.org

وتتصـــدر الدول الإفريقية المراكز الخمســـة الأولـــى في عام ٢٠١٣م الصومـــال، تليها الكونغو الديمقراطية، ثم السودان في المركز (٣)، وجنوب الســـودان (٤)، وتشـــاد (٥)، وجمهوريـــة إفريقيا الوسطى (٩)، زيمبابوي (١٠)، كوت ديفوار (١٢)، غينيـــا (١٤)، غينيا بيســـاو (١٥)، نيجيريا (١٦)، كينيـــا (١٧)، النيجر (١٨)، إثيوبيا (١٩)، بوروندي (٢٠)، أوغندا (٢٢)، ليبيريا (٢٣) مكرر بعد كوريا الشمالية، إريتريا (٢٥)، الكاميرون (٢٧)، موريتانيا (٣١)، مصـــر (٣٤)، بوركينافاســـو (٣٥)، الكونغو الشـــعبية (٣٦)، مالي (٣٨)، روانـــدا (٣٨) مكرر، مـــالاوي (٤٠)، توجو (٤٢)، أنجـــولا (٤٣)، زامبيا (٤٥)، غينيا الاســـتوائية (٤٧)، سوازيلاند (٤٩)، جيبوتي (٥٠).

يتضح مما ســـبق، وبالنظر لاستيراد (الدولة) وفقاً للفهـــم الغربي وما لحق بها من تشـــوّهات، أنّ تقييم الـــدول الإفريقية وفقاً للخبرة والمعايير الغربية، ولمؤشـــرات المنظمـــات الدولية الغربية لفشـــل الدولة المشار إليها بعاليه، يُظهر أنّ كثيراً من دول إفريقيا (فاشـــلة)، حيث تســـتحوذ على معظم المقاعد في قائمة (الدول الفاشـــلة)، حتى إنها تحتل المواقع الخمســـة الأولى بشكل متتال، لتعبّر - فيما تعبّر عن مشكلات أخرى - عن خللٍ ما فـــي بنية الدولة الإفريقيـــة، حالَ - بالإضافة لأســـباب أخرى - دون قيام تلك الدول بوظائفها المتعـــارف عليها تجـــاه المواطن، لتمثـــل تحدّياً معتبراً أمام مثلث: (الدولة - القبيلة - المجتمع) في إفريقيا.

مستقبل الواقع الإفريقي.. شكل الدولة وتحدياته المنظورة:

تُعَدّ مؤشـــرات الدول الإفريقيـــة المتواضعة المشـــار إليها بعاليه، والتي تعبّر عن مأزق خطير للدولة في إفريقيا، تجسيداً مكثفاً لتداخل مختلف مفردات المشـــهد الإفريقـــي داخليـــاً وخارجياً وتعقدها، معبّرة عن ســـيناريو متكرر لواقع الدولة في إفريقيا، حيث لا تمثـــل هذه الحالة الإفريقية أو تلك استثناء على أصل طبيعة مفردات المشهد المضطربة والهشّة.

١ - عسكرة الدولة:

تنهض (عســـكرة الدولة) كتحـــدٍّ رئيس أمام العديد مـــن النّظم الإفريقية، حيـــث إنه فـــي ظلّ تقاطعات المشـــهد الإفريقي بين القبيلة والدولة، وما يترتب علـــى التفاعلات بينهما من حالة فراغٍ



سياســـي وهشاشة مؤسســـات الحكم، حيث صار (العســـكريون) ركناً مقدّراً فـــي الدولة الإفريقية، يمثّل تحدياً منظوراً لمســـتقبلها، فمع تورطهم في العديـــد من الدول لأســـباب عـــدة، تتصل بهم أو بالدولة نفسها، أو باعتبارات إقليمية ودولية، منها الاعتقـــاد في قدرة العســـكريين والاحتكار الهشّ للســـلاح على حفظ اســـتمرار الدولة الإفريقية وتجاوز العيوب الهيكلية في تلك الدول(١)، فإنّ هذا التورط قد ينال مســـتقبلاً، خصوصاً مع استمرار الأداء المتواضـــع للحكومات الإفريقية في تحقيق التنمية بجوانبها المتعددة، من اســـتمرار شـــكل (الدولة الوطنية) في إفريقيـــا بصيغتها الراهنة، عبر تفكيك شـــكلها الراهن وتجاوزه نحو شكلٍ ما لتنظيم الجماعة الإنســـانية (مجتمع الدولة) في إفريقيا، وهو شـــكل الدولة المحتمل الذي تختلف حوله آراء علماء الاجتماع السياســـي، وأحد هذه الآراء قائـــل بتطويـــر كلّ جماعة community شكل الدولة المناسب لها(٢).

٢ - المشاريع الأجنبية في إفريقيا:

ثاني تلك التحديات التي قد تنال من مستقبل الدولة في إفريقيـــا المحاولات الحثيثة في اتجاه إجـــراء عمليات فـــكّ وتركيب لعدد مـــن الدول الإفريقيـــة، أو حلحلة الخريطة السياســـية لها، على ســـبيل المثال منطقة الســـاحل والصحراء الإفريقية والســـودان، وهو ما يمكـــن إجماله في تحدي المشاريع الأجنبية في إفريقيا، حيث تتعدد المشـــاريع الأجنبية في دول المنطقة بين مشاريع ذات أولويـــة إعلامية، كملف دعـــم الديمقراطية وترويجهـــا فـــي البلـــدان الإفريقية مـــن ناحية، ومشـــاريع ذات ضرورات اقتصاديـــة، كالتنافس على الســـوق الإفريقي، سواء سوق الاستهلاك أو ســـوق المواد الخام من ناحية ثانية، ومشاريع ذات أولوية استراتيجية كمســـائل إعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة بما يتفق ومسائل مكافحة (الإرهاب) من ناحية ثالثة.

أ - ملف دعـــم الديمقراطيـــة وترويجها في البلدان الإفريقية:

بالنظر إلى الملـــف الأول؛ يتضح أن مراجعة أوبامـــا الأخيـــرة للاســـتراتيجية الأمريكية نحو إفريقيـــا منحت اهتمامـــاً مقدّراً للدفـــع بآليات الديمقراطية في إفريقيـــا كضامن رئيس لحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، وعليه انطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية هيـــلاري كلينتون في جولتها الإفريقية من السنغال التي وصفتها بأنها «إحدى منارات الديمقراطية في إفريقيا»، مبدية إعجاب الأمريكيين بالنموذج الســـنغالي في الديمقراطية التي شـــهدت في العـــام ٢٠١٢م انتخابات عامّة، أســـفرت عن تغيير على مســـتوى القيـــادة بتولي الرئيس مكاي ســـال-MackySall(٣)، وإشارتها إلـــى أنّ عدداً كبيراً من الـــدول الإفريقية لا يزال يعيش تحت حكم قمعـــي، وبخاصة مالي، وداعية قادة هذه الدول إلى اتباع الديمقراطية(٤).

يتفـــق هذا مـــع ما ســـبق من اعتبـــار إدارة

(١) حمدي عبد الرحمن: المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدولة في إفريقيا الاستوائية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٨٩م)، ومتاحة على الرابط الآتي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216711&eid=225.

(٢) HieronimKubiak, "What's After The Nation State? An Attempt At Sociological Prophecy", p 156, a study published at International Sociological Association, Via Link: http://www.isa-sociology.org/colmemb/national-associations/en/meetings/reports/East-Central%20Europe/Chapter%2012.pdf.

(٣) الانتخابات في السنغال، موقع قاعدة بيانات الانتخابات الإفريقية، انظر: (٢٠/٩/٢٠١٢م) http://africanelections.tripod.com/sn.html

(٤) انظر: (٢٠/٩/٢٠١٢م) http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/08/120801_clinton_sengalvisit.shtml

الرئيس الأسبق كلينتون لدعم الديمقراطية وترويجها تحولاً سياسياً واجب الاتباع عالمياً ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا، مستخدمة في ذلك أدوات عدة - رسمية وغير رسمية - لترويج الديمقراطية، منها (الوقف الوطني من أجل الديمقراطية)[1]، و (وكالة الاستعلامات الأمريكية)، و (المعهد الديمقراطي الوطني) التابع للحزب الديمقراطي، و (المعهد الجمهوري الدولي) التابع للحزب الجمهوري، حيث قدّمت تلك المؤسسات المساعدات المادية والفنية لبرامج دعم الديمقراطية في الخارج، وما تلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م من النظر لفكرة نشر الديمقراطية كمعالج أصيل للتطرف الديني المنبثق وفقاً للرؤية الأمريكية عن الافتقار للحرية، واعتبار إدارة بوش الابن أنّ الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية، لتمثل بذلك أحد التحديات الراهنة والمستمرة للدولة في إفريقيا[2].

بيد أنه على الرغم من الاهتمام الرسمي بترويج الديمقراطية إعلامياً، وارتفاع أصوات الدعاة الأمريكيين للديمقراطية عالمياً، وما صاحب ذلك من تبنّي العديد من الدول في أنحاء متفرقة من العالم للديمقراطية شكلاً أو موضوعاً، والتي لم تكن إفريقيا بمنأى عنها، واستجابة دول إفريقية عدة في أعقاب الحرب الباردة في تسعينيات القرن السابق مدفوعة لتبنّي إجراءات وُصفت بالديمقراطية بدرجة أو بأخرى، وذلك تحت وطأة الضغوط الأمريكية والغربية ومؤسساتها المالية، وتنامي أزمات تلك الدول الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإنّ الديمقراطية كمحدّدٍ أصيل في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تتراجع كثيراً لمصلحة اعتبارات عسكرية واقتصادية وسياسية، تشكّل في مجملها المصلحة القومية الأمريكية الأَوْلى بالنظر والاعتبار، وهو ما تظهر بيّنته في العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين الإدارة الأمريكية ونُظُم تحيد عن الديمقراطية باصطلاحها الغربي بدٍرجة أو بأخرى من ناحية، والتراجع الواضح في سنوات إدارة أوباما في الدعوة الأمريكية للديمقراطية في غير المنابر الإعلامية من ناحية أخرى.

ب - المشاريع ذات الضرورات الاقتصادية:

ومن تلك التحديات المشاريع الأجنبية، تلك المشاريع ذات الضرورات الاقتصادية، كالتنافس على السوق الإفريقي، سواء سوق الاستهلاك أو سوق المواد الخام، حيث تشهد إفريقيا تنمية اقتصادية واعدة بدرجة أو بأخرى، حوّلتها لإحدى أهم الأسواق الناشئة، وتضم بعضاً من أسرع الاقتصادات نموّاً في العالم، مع توقعات بتضاعف حجم اقتصاد القارة، والقوة الشرائية للمستهلك الإفريقي خلال عشرة أعوام قادمة، وتنامي التنافس الصيني.

أما على مستوى سوق المواد الخام، وبخاصة النفط، يتصدّر ملف النفط في نيجيريا هذا المحور، وبخاصة منطقة دلتا النيجر التي تنتج ما يربو على ٩٠٪ من الانتاج النفطي لنيجيريا، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المستورد الأول للنفط النيجيري بنسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من الإنتاج النيجيري من النفط، كما تُعَدّ نيجيريا المصدر النفطي الخامس عالمياً للولايات المتحدة، ومن أهم تداعيات هذا

(١) (الوقف الوطني من أجل الديمقراطية) وفقاً لتعريفها عبر موقعها الرسمي: هي مؤسسة خاصة غير هادفة للربح، تهتم بتدعيم وتقوية المؤسسات الديمقراطية حول العالم، ويتم تمويلها من قبل الكونجرس الأمريكي، وهي تدعم ما يربو على ١٠٠٠ مشروع لمجموعات غير حكومية، تعمل على أهداف الديمقراطية في أكثر من تسعين دولة حول العالم. http://www.ned.org

(٢) دينا عبدالعزيز محمد: الترويج للديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٨م: دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م)، ص ٥.



التنافس التهديدات المستمرة للشركات الأمريكية شركات: (شيفرون (جولف سابقاً)، وموبيل، وتكساكو)، والبريطانية (شل) العاملة في منطقة دلتا النجير الغنية بالنفط في جنوب نيجيريا، والبالغ مساحتها ٧٠ ألف كم٢، حيث تشنّ (حركة تحرير دلتا النيجر) برئاسة هنري أوكادا العديد من الهجمات وعمليات التخريب لمواقع عمل تلك الشركات، ليشكل بذلك البحث عن مصادر الطاقة واستمرار تدفق النفط الإفريقي مدخلاً مهمّاً في مجمل التحركات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية[١].

ج - المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية:

أمّا المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية، كمسائل إعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة بما يتفق ومسائل مكافحة (الإرهاب)، فمن أشهرها تشكيل القيادة العسكرية الأمريكية الموحّدة للنطاق الجغرافي الإفريقي - التي تُعرف اختصاراً باسم أفريكوم - عام ٢٠٠٧م، ومستقلة بذلك عن القيادة الأمريكية الأوروبية التي نشأت في كنفها سابقاً، ولديها حالياً شراكة عسكرية مع ما يزيد عن ٣٥ دولة من إجمالي ٥٤ دولة إفريقية[٢].

تزامن هذا الحدث مع تناقل وسائل الإعلام بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٧م خبر إنشاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي نسبت له أيضاً زعامته للجماعة السلفية للدعوة والقتال - الاسم السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - منذ ٢٠٠٤م، والذي نشأ في الأساس بالجزائر، والتي نجحت في تجفيف كثير من منابعه بها[٣]، حيث تداولت وسائل الإعلام ما ذُكر أنه إعلان التنظيم - في خطاب ما بدا أنه المتحدث باسمه (أبو عبيدة يوسف)، الموجّه إلى (شعوب دول الساحل والدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وقادتها) - إعادة انتشار مقاتلي التنظيم وتمركزهم بشكل دائم في منطقة الساحل كجبهة جديدة في مواجهة الدول الكبرى؛ ردّاً على (الحرب الصليبية) التي تشنّها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عبر قاعدتها الدائمة (أفريكوم) من ناحية، والتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وهو التدخل الذي تبلور في شكل قواعد عسكرية - يبدو منها أنها - دائمة في مالي على وجه الخصوص، بعد عملية (سرفال) الشهيرة، ليتداخل ملف المشاريع الأجنبية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية مع تحديات أخرى؛ تأثيراً - كالتدخلات العسكرية والسياسية -، أو تأثراً - كالمشاريع الاقتصادية للدول الكبرى في تلك المنطقة -.

٣ - الجريمة المنظّمة:

وثالث تلك التحديات التي تؤسس على تداخلات المشهد الإفريقي وتراكماته هو تحدي الجريمة المنظّمة، ومثالها الراهن في منطقة الساحل والصحراء، وهو ما قد يخلق كيانات عابرة للدول ذات مصالح معتبرة ووسائل ضغط مؤثرة وقدرات ما، مما ينال من استقلال الدول على عدد من المستويات، فتتورط عدد من الدول - أو تتواطؤ - في منطقة الساحل والصحراء مع الجريمة

(١) صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي، مجلة قراءات إفريقية، (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، يناير - مارس ٢٠١٢م)، ص (٢٦، ٢٧).

(٢) محمد سليمان الزواوي: التواجد العسكري الأمريكي بإفريقيا، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لمجلة البيان السعودية الصادرة من لندن، بتاريخ ١٩/١/ ١٤٣٢هـ، عبر الموقع الإلكتروني الآتي (١٩/٩/٢٠١٢م):
http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=546

(٣) تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة، عبر الموقع الإلكتروني الآتي (٢٠/١٠/٢٠١٢م):
http://www.aljazeera.net/news/4d6e-9dd4--5846-pages/7e9ce3a6d2acf976b3be



المنظمة من ناحية، وتغفل الدول الكبرى في إطار اهتمامها بتلك المنطقة هذا الملف لمصلحة ملف مكافحة (الإرهاب)، دون الاعتبار الكافي لتداخل تلك الملفات، مما يضيف المزيد من التعقيد على الوضع المتأزم ابتداءً في تلك المنطقة، حيث تمارس عدد من الجماعات المتورطة في الجريمة المنظّمة في تلك المنطقة نفوذاً سياسياً وعسكرياً معتبراً، خصوصاً في شمال مالي، وخصوصاً في ضوء تورط شبكات مصالح حكومية ورسمية في هذا الملف من ناحية، وقلة مصادر الدخل البديلة في تلك المنطقة، وغياب أية مصادر أخرى قادرة على منافسة المنافع التي يمكن أن تترتب على تلك الأعمال من ناحية ثانية، حيث قد يعتد بها كوسيلة سياسية من قِبل السلطة الرسمية لمكافأة حلفائها للاستفادة من الأنشطة الإجرامية وما يترتب عليها من مصالح ومكاسب ضخمة.

وتدور تلك الأعمال الإجرامية حول عدد من الأنشطة الرئيسة، منها تهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، والتجارة في السلع المهربة المشروعة، حيث تُعَدّ تلك الأخيرة الجزء الأكبر من حجم الأعمال التي تندرج تحت هذا الملف عبر الصحراء، كتهريب السجائر على سبيل المثال، لينتهي الوضع في منطقة الساحل والصحراء ودول جواره بتداخل خطير لن يستقيم معه التصدي لمعالجة إحدى تلك التحديات دون الاعتبار لمعالجة مثيلاته المتداخلة معه، كمحاولة التصدي لمسائل تنامي (الإرهاب) دون التصدي لأسباب الجريمة المنظمة وتداعياتها على سبيل المثال[1].

(١) وولفرام ليشر: الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، دراسة منشورة على موقع مؤسسة كارنيجي للسلام، في ١٣/٩/ ٢٠١٢م، ومتاح عبر الرابط الآتي:
13/09/http://carnegieendowment.org/2012

خاتمة:

إنّ التعامل مع (الدولة) وصيغتها الراهنة في إفريقيا يجب ألا يتم التعاطي معه بوصفها معطى وحيداً وحاكماً ومستمراً لتأطير المجتمع الإفريقي، أو بمعنى أدق التجمعات الإنسانية في إفريقيا African communities، والتي تتسم بخصوصيات غير جائزة الإنكار، تجعل من الواجب البناء على تلك الخصوصيات والتأسيس عليها، وليس تجاوزها لاصطناع أطرٍ مؤسسية ما تضيق أو تتسع على تلك التجمعات الإنسانية، وعليه؛ يجب أن يتم التعاطي مع (الإطار السياسي الحاكم للمجتمع) المسمّى (الدولة) في ضوء الفهم العربي والإسلامي لها وللفظته (دال)، والتي تعني الانتقال من حال إلى أخرى، وكذا الاصطلاحي، والذي يُشير إلى (الدولة الشرعية الصالحة)، والتي تهدف لاتساق الفرد والمجتمع والدولة في الغاية، عند عدد من مفكري الإسلام في تلك المجتمعات التي تدين بالإسلام في إفريقيا، وليطور كلّ تجمّع إنساني صيغته الملائمة للحكم في ضوء خبراته الموروثة والمتراكمة.

في النهاية؛ يجب أن يحذو كلّ مجتمع وكلّ الفاعلين فيه لتطوير الصيغة الملائمة لتأطيره وفقاً لظرفيته التاريخية وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإعادة ترتيب الكيانات الاجتماعية والسياسية في تلك المجتمعات وفقاً لضرورات عملها ووظائفها، ووفقاً لحجمها السياسي والاجتماعي في تلك المجتمعات، ومن تلك الكيانات المؤسسة العسكرية، وتعد القبيلة الإفريقية متغيّراً رئيساً في هذه التفاعلات، ومن المنتظر أن تسهم القبيلة بصورة معتبرة في أي شكل لدولة المستقبل، والتي من الواجب عليها تلبية طموحات شعوب القارة، والتي هي – أي تلك الشعوب – عنصر أصيل وفاعل رئيس في (دولة المستقبل) أيّاً كان شكلها.